الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

26 **شعبان** 1437 –2 **يونيو** 2016

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	4
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	6
حقوق الإنسان فى العالم	15

سيرة أحمد علي ما بين الرابطة والبنك

المصدر: جريدة البلاد الخميس 26 شعبان 1437هـ - 2 يونيو 2016م
https://www.albiladdaily.com

عرفت معالي د. أحمد محمد علي من سنوات طويلة عند بداية مشروع الاستفادة من لحوم الهدي والاضاحي في "منى" واذكر انه لا يجيب على هاتف منزله في جدة بعد التاسعة مساءً وعلمت فيما بعد انه ينام بعد صلاة العشاء وقد بذل الكثير من الجهود الفكرية والعمل الميداني حتى حقق المشروع نجاحاً كبيراً في الداخل والخارج ثم عندما اختير اميناً عاماً لرابطة العالم الاسلامي في رمضان 1414هـ وحتى 1416هـ استطاع د. احمد علي ان يعمل على تنظيم العمل الاداري والانضباط في الرابطة ولازالت عملية ضبط الدوام تسير لليوم في الرابطة اضافة لتاريخه في العمل الاكاديمي ووزارة المعارف وأول رئيس للبنك الإسلامي للتنمية في 1395هـ.

ومن المواقف التي تروى عن د. احمد هو التزامه بالدوام وعدم تسجيل غياب يوم واحد في البنك او الرابطة بل كان يحضر من جدة الى الرابطة في مكة ويقف بسيارته امام مبنى الرابطة ويدخل في الوقت المحدد وحقق الكثير من المكاسب الدولية لبرامج البنك وفترة عمله في الرابطة.

خير خلف

اليوم يغادر د. احمد علي البنك مع بداية العام الهجري الجديد 1438هـ لتبدأ مرحلة جديدة برئاسة معالي د. بندر حجار استاذ الاقتصاد ونائب رئيس مجلس الشورى ومؤسس جمعية حقوق الانسان الوطنية ووزير الحج السابق.

العتيبي: وضعنا خطة بديلة لتقليل الزحام..

مراجعات "الأحوال بحائل" يستغثن من سوء الخدمات

المصدر: جريدة عاجل الخميس 26 شعبان 1437هـ - 2 مايو 2016م
http://www.ajel.sa/local/1751961

في وسط مجمع الدوائر الحكومية بمدينة حائل، لا تسمع أصوات التذمر والشكاوى إلا بالقرب من القسم النسائي للأحوال المدنية. ويعود ذلك إلى أسباب مختلفة ما بين عدم وجود طاقم إداري يوازي أعداد المراجعات، وضغط تشهده هذه الفترة، وسوء أداء بعض الموظفات، وعدم وجود مكان خاص لكبيرات السن أو تعامل لمن يأتي من قرى حائل التي تجاوز عددها 500 قرية.

وقالت أم سعود بالعقد السادس من العمر لـ"عاجل": "قدمت من قرية تبعد عن حائل نحو 70 كيلومترًا، بعدما أنهيت إجراءاتي ،وتبقى لي التصوير، ثم فوجئت بوجود مصورة واحدة، وزميلاتها غير موجودات، وهو ما اضطرني إلى الانتظار حتى نهاية الدوام دون جدوى، وعدت إلى قريتي، ورجعت إلى الأحوال بعدها بعدة أيام، ولا أزال أنتظر."

بدورها، قالت منى الشمري: "هناك تباطؤ في عمل الموظفات وعدم سرعة للإنجاز؛ فنحو 90 مراجعة ينتظرن إنهاء إجراءاتهن المختلفة، وينتهي يوم الدوام الرسمي، ويعدن في اليوم التالي، وطبيعي أن تتضاعف الأعداد."

وتضيف: "قدمت من محافظة رفحاء بمنطقة الحدود الشمالية التي تبعد عن حائل 400كيلو متر، وغيري نساء أخريات قدمن من رفحاء ولم تنته معاملاتهن."

واتفقت معها في الرأي نوف الرشيدي، موضحةً: "أيضًا لا نرى تقديرًا لكبيرات السن. أنا مراجعة مع أمي وتبقى واقفة لساعات، ثم تزيد الساعات لأيام ولا تنتهي إجراءاتها."

من جانبه، قال مطلق بن محمد العتيبي المدير العام لفرع الأحوال المدنية بمنطقة حائل: "حسب ما وردني من مديرة القسم النسائي للأحوال المدنية بحائل، فإن هناك 3 مصورات يعملن بالقسم. وبالتأكيد هناك ضغط كبير على القسم النسائي خلال هذه الفترة؛ لإجازة الصيف، ووضعنا خطة عاجلة بإضافة ساعات الدوام حتى الساعة التاسعة مساءً."

وحول توفير فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة حائل لصالات انتظار للمراجعات، أكد العتيبي أن أحوال حائل هي من بادرت بعدما شهد القسم النسائي ضغطًا كبيرًا، وهي من باب التعاون مع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«ورشة» للارتقاء بخدمات ذوي الاحتياجات الخاصة في المسجد النبوي

المصدر: جريدة الحياة الخميس 26 شعبان 1437هـ - 2 يونيو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15867977

المدينة المنورة - «الحياة»
شارك عدد من ذوي الاحتياجات الخاصة من فئة الصم والمعوقين بصرياً وحركياً ومختصين في خدمات ذوي الإعاقة وممثلو جهات حكومية وأهلية عدة، أمس في فعاليات ورشة عمل حول «مفهوم الوصول الشامل إلى ذوي الاحتياجات الخاصة في المسجد النبوي.»
وهدفت الورشة التي نظمتها وكالة الرئاسة لشؤون المسجد النبوي بالتعاون مع جمعية المكفوفين الخيرية، إلى حصر التحديات التي تواجه ذوي الإعاقة من الأهالي والزائرين، وإيجاد الحلول المثلى التي تساعدهم في الوصول إلى المسجد النبوي الشريف بدءاً من مواقف المسجد النبوي وفي ساحاته، وفي مطار الأمير محمد بن عبدالعزيز في المدينة المنورة، وفي محطة قطار الحرمين، وصولاً إلى المسجد النبوي، وفي جميع نقاط الخدمة التي يصل إليها الزائر من ذوي الاحتياجات الخاصة، لأجل الارتقاء بمنظومة الخدمات الخاصة بهم بالتنسيق والتعاون بين جهات الاختصاص، إلى جانب إتاحة المجال لمشاركة جميع فئات المجتمع في جوانب الحياة لهذه الفئات من أبناء المجتمع، وإيجاد تكافؤ الفرص للجميع من خلال توفير فرص متساوية في مجالات البيئة العمرانية، ووسائل النقل، والتكنولوجيا المساعدة.
وشهدت ورشة العمل مناقشات عدة شارك بها ذوو الاحتياجات الخاصة وممثلو القطاعات المشاركة، إذ تم توزيع المشاركين إلى 10 حلقات، إلى جانب مشاركات في القسم النسائي (عبر الشبكة التلفزيونية) نتج عنها تقديم عدد من المقترحات والتسهيلات الميدانية، ومناقشة إمكان تنفيذها، والاستماع إلى وجهات نظر ممثلي مختلف الجهات المشاركة، إذ من المقرر إصدار توصيات لما توصلت إليه الورشة، تشمل أبرز المقترحات التي خلص إليها المشاركون.
كما أقامت أكاديمية المسجد النبوي بالتعاون مع مكتب العمل التطوعي للحج والعمرة والزيارة في منطقة المدينة المنورة برنامجاً تدريبياً بعنوان (إعداد المشاريع للعمل التطوعي للجهات المانحة) ضمن جهود وكالة الرئاسة العامة لشؤون المسجد النبوي في التعاون مع جميع الجهات المساندة لخدمة ضيوف الرحمن زائري المسجد النبوي وأفراد مجتمع المدينة المنورة.

• مكافحة الجريمة" يعمل على وضع برامج للحد من جرائم السجون

المصدر: جريدة الرياض الخميس 26 شعبان 1437هـ - 2 يونيو 2016م
http://www.alriyadh.com/1508095

الرياض - محمد العرج
عقد مركز أبحاث مكافحة الجريمة بوزارة الداخلية ممثلاً في إدارة العلاقات العلمية مؤخراً ورشة عمل لمناقشة دراسة بعنوان "الجرائم المرتكبة داخل السجون" من إعداد د.سمحان بن محمد الدوسري في مقر نادي ضباط قوى الأمن بالرياض.
وتهدف الورشة إلى تقديم المقترحات والتوصيات التي تساعد على وضع برامج علمية أمنية متكاملة للحد من نوعية هذه الجرائم. وقد تم افتتاح الورشة من قبل مدير عام مركز أبحاث مكافحة الجريمة د. ذعار بن نايف بن محيا، بمشاركة العديد من القطاعات المعنية، ممثلة في (الأمن العام، وكالة الوزارة لشؤون الحقوق، المديرية العامة للسجون، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، هيئة التحقيق والادعاء العام، المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية). كما شارك في الورشة العديد من الأساتذة والباحثين، ومديري الإدارات بالمركز، وقد خرجت بالعديد من التوصيات العلمية التي يؤمل أن تساهم في مكافحة مثل هذه الجرائم داخل السجون وتطوير البرامج الإصلاحية.

فيصل بن خالد: القضاء مستقل ويكفل العدل والمساواة للجميع

تسلم تقرير الدفاع المدني عن مواجهة مخاطر السيول

المصدر: جريدة المدينة الخميس 26 شعبان 1437هـ - 2 يونيو 2016م
http://www.al-madina.com/node/680998

المدينة - عسير
أكد صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز أمير منطقة عسير، ان جهاز القضاء يمتاز باستقلاليته في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية والتي تكفل للجميع إقامة العدل والمساواة بين أفراد المجتمع.
ونوه سموه خلال استقباله صباح أمس، رئيس محكمة الاستئناف الإدارية بمنطقة عسير احمد بن محمد الجوفان المعين حديثًا، بأهمية تحقيق العدالة وسرعة الفصل في القضايا.
وهنأ امير عسير الشيخ « الجوفان « على تعيينه حديثًا رئيسًا لمحكمة الاستئناف الإدارية بمنطقة عسير، داعيًا له مزيدًا من التوفيق والسداد.
كما قدم رئيس محكمة الاستئناف الإدارية بعسير شكره وتقديره لسمو أمير المنطقة على استقباله ودعمه المتواصل وتوجيهاته السديدة.
من جهة اخرى تسلم أمير عسير التقرير الخاص عن أعمال مواجهة مخاطر الأمطار وجريان السيول في المنطقة خلال الفترة الماضية.

جاء ذلك خلال استقبال سموه أمس مدير الدفاع المدني بمنطقة عسير اللواء صالح بن منسي الحارثي.
واشتمل التقرير على التحذيرات الجوية الواردة من الرئاسة العامة للأرصاد وإجمالي كميات الأمطار التي هطلت على منطقة عسير، وعدد سدود المنطقة ومنسوب المياه بها بعد هطول الأمطار. كما اشتمل التقرير على أعمال الإنقاذ والإيواء وأعمال الإغاثة والمواقع الحرجة التي تم رصدها أثناء الأمطار.

مصادر لـ «عكاظ»: إعادة هيكلة «العدل»

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 26 شعبان 1437هـ - 2 يونيو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160602/Con20160602842279.htm

فاطمة آل دبيس (الدمام)
كشفت مصادر لـ «عكاظ» إعادة وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني هيكلة الوزارة وإلغاء وكالة الصلح والتحكيم وتشكيل مركز مصالحة. واستحدثت الهيكلة الجديدة وكالة للأنظمة والتعاون الدولي، إضافة إلى إدارة للقضايا الأسرية، مع استحداث وكالتين مساعدتين للتخطيط والتطوير. وبحسب المعلومات فإن الهيكلة جاءت توافقا مع رؤية 2030 وشملت إدارات الوزارة كافة بالتعاون مع فريق استشاري استهدف تنظيم العمل وجعله أكثر دقة بما يحقق الرؤية ويتفق معها. وزادت المصادر بأن الهيكلة ستنشئ وكالة للأنظمة والتعاون الدولي تحت إشراف وزير العدل وتشمل أربع إدارات من ضمنها الإدارة العامة للجرائم الاقتصادية والإدارة العامة للتعاون الدولي والإدارة العامة لشؤون الأنظمة والإدارة العامة لحقوق الإنسان. كما ستستحدث وكالة الشؤون القضائية تعمل تحت إشراف الوزير ويرأسها الوكيل المساعد للمحاكم والوكيل المساعد للإسناد القضائي فيما يرأس كل وكيل ثلاث إدارات تشمل الإدارة العامة للمحاكم والإدارة العامة للقضايا وإدارة التصديق والإنابات القضائية، والإدارة العامة للخبراء والإدارة العامة للتبليغ القضائي والإدارة العامة لقضايا الأسرة. كما تم استحداث وكالة للتخطيط والتطوير والمعلومات تشتمل على أربعة برامج وهي برامج المشاريع وإدارة الإستراتيجية وإدارة التحول والإجراءات والأعمال، ويتفرع من الوكالة قسمان: قسم للتخطيط والتطوير وقسم لتقنية المعلومات، ويشمل القسم الأول خمس إدارات: إدارة للميزانية وأخرى للتخطيط الإستراتيجي وثالثة للتميز المؤسسي والجودة ورابعة للمشاريع الهندسية وأخيرة للتطوير الإداري، كما يشمل القسم الآخر للوكالة خمس إدارات أخرى من ضمنها إدارة خاصة للإحصاء وإدارة لتقنية المعلومات وإدارة للعلوم والتقنية ومركز لإذكاء الأعمال وآخر لأمن المعلومات. وتشكيل وكالة للتوثيق والتسجيل العيني للعقار تشمل الإدارة العامة للرقابة والتفتيش والرقابة العامة للإيرادات ويتولى وكيل التوثيق الإدارة العامة لشؤون كتاب العدل والإدارة العامة لشؤون كتابات العدل والإدارة العامة للموثقين، فيما يتولى وكيل التسجيل العيني للعقار الإدارة العامة للتسجيل العيني والإدارة العامة للإشراف على مكاتب قضاة القيد الأول. ووكالة للتنفيذ تشمل خمس إدارات من ضمنها الرقابة والتدقيق والإدارة العامة للحسبات وإدارة وحدات الأصول وشؤون المحاكم ودوائر التنفيذ وإدارة لخدمات التنفيذ.

7 قوانين تمتاز بها هيئات الترفيه

المصدر: جريدة الوطن الخميس 26 شعبان 1437هـ - 2 يونيو 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=265916&CategoryID=5

الدمام: علي عبدي 2016-06-02 4:02 AM

أكد عضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود الفنان السعودي الدكتور عبدالإله السناني أن إنشاء الهيئة العامة للترفيه يأتي تماشيا مع إعلان المملكة رؤيتها المستقبلية 2030، ولما يمثله قطاع الترفيه من أهمية كبرى في تنمية الاقتصاد الوطني، ومنح المدن قدرة تنافسية دولية، في وقت بات الترفيه فيه سمة حضارية وليست ترفا كما قد يظن كثيرون.

الترفيه عالميا

وأوضح السناني أن هيئات الترفيه على مستوى العالم تعنى بتنظيم قطاع الترفيه وإخراجه من حالة التيه إلى الرؤية الواضحة عبر العديد من السياسات، وفي مقدمتها استقبال طلبات المستثمرين الراغبين في إنشاء مراكز ترفيهية جديدة تنسجم مع توجهات الدولة دون أن تتعارض مع قيم المجتمع وعاداته وتقاليده، وتعنى كذلك بمتابعة الأنشطة الترفيهية ومدى التزامها بالاشتراطات الموضوعة، إلى جانب تحويل القطاع الترفيهي إلى قطاع استثماري جاذب لرؤوس الأموال المحلية والخارجية، وهو ما يسهم في تقليص هجرة أموال المواطنين إلى الخارج، وتنمية السياحة الداخلية التي يعد الترفيه عصب حياتها.

ابتكار الفعاليات

وبين الفنان السناني أن هيئة الترفيه تسهم في ابتكار الأنشطة الترفيهية بالتعاون مع القطاع الخاص، إذ يوكل إليها تنفيذ الفعاليات ذات البعد الترفيهي والتي تطلقها الدولة في مواسم محددة من العام، وتجعل من الشركات الأهلية شريكا لها من أجل تخفيف عبء الإنفاق الحكومي، وتعزيز دور القطاع الخاص بوصفه قطاعا ربحيا بإمكانه الاستثمار في تلك الفعاليات بما يحقق أرباحا للحكومة والشركات على حد سواء، وفي السابق كانت خزينة الدولة هي من يتحمل تكاليف معظم الفعاليات دون وجود جهة محددة قادرة على بلورة الرؤى الترفيهية وتحويلها إلى واقع ينسجم مع تطلعات السكان.

فرص وظيفية

قال عضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود إن الاتجاه إلى تنمية قطاع الترفيه من شأنه أن يستحدث آلاف الفرص الوظيفية للشباب والفتيات، حيث ستتطلب المراكز الترفيهية الجديدة وجود كفاءات وطنية لإدارة تلك المراكز وتنظيمها والعمل في متاجرها الداخلية، إلى جانب احتياج الشركات الناشئة في هذا القطاع إلى كوادر سعودية تعمل في الجوانب الإدارية والمالية والقانونية، وجميع ذلك سينعكس على تقليص نسب البطالة في المملكة، وتوفير مصادر دخل جديدة للمواطنين ستسهم في تحسين مستوى المعيشة.

المراكز واشتراطاتها

وأكد أن هيئة الترفيه في كافة دول العالم لا تعمل بمعزل عن جهات أخرى تتصل بنشاطها، إذ إنها تنسق باستمرار مع المؤسسات الحكومية والأهلية لضمان توفير مراكز ترفيهية قريبة من الأماكن الحيوية داخل المدن، حيث تخضع قوانينها عادة إلى المواءمة بين مراكز الترفيه والأحياء السكنية الجديد وفق تقنيات حديثة للحد من بعض السلبيات كالضوضاء والسلوكيات الخاطئة والزحام المروري وغيرها.

فاضل: منظمات حقوق الإنسان لا بد أن تعي شريعتنا

المصدر: جريدة الوطن الخميس 26 شعبان 1437هـ - 2 يونيو 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=265898&CategoryID=5

الدمام: هند الأحمد 2016-06-02 3:49 AM

قال عضو مجلس الشورى الدكتور صدقة فاضل لـ"الوطن"، إن الأحكام الصادرة بحق خلية العوامية أحكام عادلة، وتتناسب مع الجرم الذي تم ارتكابه، وبما نصت عليه الشريعة الإسلامية.

وأضاف فاضل، أن على المنظمات الحقوقية الخارجية أن تفهم نظامنا القضائي وما نصت عليه شريعتنا الإسلامية، والتي تحض على القصاص لردع الناس عن الاعتداء على بعضهم بعضا، والتقليل من الجرائم، وحول ما يقوم به أهالي المتهمين من التشكيك في القضاء، سواء بتدشين وسوم خلال وسائل التواصل الاجتماعي تتحدث عن التشكيك في القضاء، أو استبواق المنظمات الغربية، لذلك قال فاضل إن هؤلاء هم مواطنون سعوديون، ويعون تماما أكثر من غيرهم أن هذا حكم الشريعة، وأن ما ارتكبه هؤلاء يستحق هذه العقوبة.

ويرى المحامي، العضو السابق في فريق التشريع السعودي بدول مجلس التعاون الخليجي سلطان زاحم، أن ما نص عليه الحكم هو القصاص، والقصاص يعني أخذ حق الآخر وأعلاها القتل.

وقال ابن زاحم لـ"الوطن"، لو لم يكن هناك حق لأبرياء زهقت أرواحهم، لما وصل الحكم إلى القتل، موضحا أن الأحكام الشرعية في المملكة لا تفرق بين شخص وآخر، وأن الأنظمة الجزائية في العالم كله تتشابه بنسبة 95 %، والمركز الذي يتفق على الأنظمة الجزائية العالمية مقره الأمم المتحدة، والمملكة لا تنفرد بنظام جزائي مختلف عما هو عليه عالميا، وعندما نرجع إلى أصول وأنظمة وفلسفة الأنظمة الجزائية لدينا، نجد أنه تم توقيع مذكرات متفق عليها عالميا فيما يتعلق بالأسس والقواعد الجزائية، والقضاء السعودي لا يستطيع أن يكون غير نزيه، لأنه مرتبط ارتباطا كبيرا بكبريات أحداث العالم الجزائية، من أبرزها تبادل السجناء.

السفارة تتصدى لحملة العاملات الهنديات

المصدر: جريدة الوطن الخميس 26 شعبان 1437هـ - 2 يونيو 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=265936&CategoryID=5

الرياض: معيض الرفدي 2016-06-02 4:21 AM

تصدت السفارة السعودية في العاصمة الهندية نيودلهي لمزاعم وسائل الإعلام الغربية حول المتاجرة بالعاملات المنزليات في المملكة، وأكد السفير الدكتور سعود الساطي أن النظام في المملكة يحفظ حقوق العاملين من أي جنسية.

فند السفير السعودي في العاصمة الهندية نيودلهي الدكتور سعود بن محمد الساطي ما يتناوله عدد من وسائل الإعلام الغربية حول المتاجرة بالعاملات المنزلية في السعودية .

وأوضح لـ"الوطن" أن النظام في المملكة يحفظ حقوق العاملين في المملكة من أي جنسية، وإذا كانت هناك مخالفة فالسلطات المعنية تقوم بتطبيق النظام عند تلقيها أي شكوى، وأضاف أنه تم الرد على صحيفة تايمز أوف إنديا التي نشرت مزاعم عن تعرض مواطنة هندية ذهبت للعمل في المملكة كمصممة أزياء للتعذيب، وطالب الصحيفة بتزويد السفارة بمعلومات يمكن التحقق منها، مشيراً إلى أنه سبق أن قامت السفارة بالرد على عدة صحف هندية نشرت أخبارا غير دقيقة

عن وضع العمالة الهندية في المملكة، وبين الساطي أن التأشيرة التي تصدرها السفارة يوضح فيها اسم صاحب العمل والمهنة، ولا يمكن أن يحصل على تأشيرة عمل لدى شخص آخر إلا عن طريق نقل الكفالة وبطريقة رسمية، وما عدا ذلك يعد مخالفة للنظام.
وأضاف الساطي أن الإقبال على سوق العاملات المنزلية في الهند ضعيف والعدد محدود جداً خلال الأعوام الماضية، ويعود السبب إلى الإجراءات التي استحدثتها السلطات الهندية.
مزاعم المتاجرة
زعمت بعض الصحف الغربية في تقرير لها عن المتاجرة بالنساء الهنديات أنهن تماماً "كأي منتج آخر" بقيمة 4000 جنيه إسترليني في المملكة العربية السعودية وبـ2000 جنيه إسترليني في البحرين، وفقاً لما قاله وزير الرعاية الاجتماعية في الهند.
وادّعى أحد أعضاء المجلس التشريعي بالي راغندوثا ريدي أن النساء من ولاية أندرا برديش محتجزات في سجون دول الخليج ويعانين في ظل ظروف بشعة بعد أن هربن من أزواجهن وكفلائهن .
وفي رسالة بعثها إلى وزير الخارجية، طالب ريدي الحكومة الوطنية بأن تحمي النساء من جهات التوظيف في الخارج التي تتاجر بهن وكأنهن "بضاعة" بعد أن تم استدراجهن من أراضي وطنهن وتم إغواؤهن بأنهن سيتقاضين مبالغ أعلى بثلاثة أضعاف مما قد يحصلن عليه في الهند.

في بحث ميداني أجري في مركز طب الأسرة بالرياض

45 %من الممارسين الصحيين تعرضوا لشكل من أشكال العنف من المرضى أو المراجعين

المصدر: جريدة سبق الخميس 26 شعبان 1437هـ - 2 يونيو 2016م
https://sabq.org

أظهر بحث علمي ميداني نشر حديثا أن ما يقارب نصف الممارسين الصحيين العاملين في مركز طب الأسرة بالرياض تعرضوا لشكل من أشكال العنف من قبل المرضى أو المرافقين والمراجعين للمركز الصحي.
وذكر الدكتور محمد العتيق، استشاري طب الأسرة ، عضو الفريق العلمي للبحث، أن الدراسة أجريت بشكل ميداني وتم فيها سؤال الممارسين الصحيين وهم الأطباء والصيادلة والممرضين والفنيين وموظفي الاستقبال في مركز طب الأسرة وعددهم 270مشاركا، إن كانوا تعرضوا لأي شكل من أشكال العنف سواء كان عنفا جسديا أو إساءة لفظية أو بالتهديد المباشر أو غير المباشر .
فكانت النتيجة أن 45% منهم قد تعرضوا لشيء من ذلك على الأقل مرة واحدة خلال العام الماضي. وجاءت حوادث العنف في 70% منها من المرضى وكانت أغلبيتهم من الذكور، وبلغت نسبة حوادث الاعتداء الجسدي6.5 % ، وأكثر من تعرضوا للعنف كانوا موظفي الاستقبال ثم الصيادلة ثم الأطباء وبعدهم الفنيين والممرضين.
وذكر الدكتور العتيق أن أسباب العنف في نظر المبحوثين كانت أكثرها إما بسبب سوء الفهم وضعف التواصل، أو بسبب عدم تلبية طلبات المريض، أو بسبب الازدحام وطول فترة الانتظار.
وأن غالبية المشاركين (72%) يرون أن بيئة العمل غير مشجعة للتبليغ عن العنف، كما ذكر ما يقارب نصف المشاركين أنه لا يوجد في المركز نظام للتبليغ عن العنف أو أنهم لا يعرفون عن وجوده.
وفيما يتعلق بردة فعل الممارسين بعد تعرضهم لحوادث العنف، جاء في نتائج الدراسة أن ما يقارب نصفهم لم يقوموا بأي رد فعل، فيما أبلغ 30% مشرفيهم عن الحادثة، وكان أكثر الأسباب لعدم الإبلاغ عدم الثقة بجدوى البلاغ أو الخوف من التبعات السلبية لذلك.

وفيما يتعلق بتوصيات الدراسة أكد د. محمد العتيق على ضرورة وجود نظام صارم للتعامل مع حالات العنف والإساءة في المنشآت الصحية، وأن يتم إطلاع الممارسين الصحيين وتدريبهم عليه، وتعريفهم بحقوقهم في الإبلاغ وتسهيل الإجراءات النظامية في ذلك، وكذلك توعية المرضى والمراجعين عن النظام والعقوبات الصارمة للمخالفين مع وضع نظام أمني للمراقبة في المرافق الصحية .

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

«الضمير العالمي" في أزمة

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 26 شعبان 1437هـ - 2 يونيو 2016م
https://www.aleqt.com/2016/06/02/article_1059392.html

آسيا آل الشيخ

بعد أن تقرأ هذه المقال، هل يمكن أن تتخيل نفسك ولو لدقائق، رقما فرديا بين أكثر من 45 مليون إنسان على كوكب الأرض يعانون عبودية القرن الـ 21 بحسب مؤشر العبودية العالمية لمنظمة Walk Free الحقوقية، الذي صدم بنتائجه في 31 من أيار (مايو) الماضي، معظم وسائل الإعلام العالمية التي تعاطت مع الرقم بمزيج من الدهشة والذهول !
أعتقد أن منظمات وهيئات حقوق الإنسان في العالم تعيش أياما مخجلة بعد هذه الأرقام المليونية من البشر الخاضعين بشكل أو آخر لمفهوم "الاستعباد ."إن التقارير الحقوقية التي تصدر من مكاتب فارهة في عواصم الدول هي اليوم تواجه اختبارا صعبا في منهج المسؤولية والمصداقية .
نعرف أن هذه المنظمات، في كثير من الدول، هي في الغالب مؤسسات مجتمع مدني لا تملك عصا التشريع ولا التنفيذ ولا المحاسبة، لكنها تملك جرس الإنذار حول وجود ظواهر انتهاكية لحقوق الإنسان لا يكفي معها إصدار التقارير السنوية بل بات عليها تزويد الرأي العام بمعلومات أكثر دقة وتفصيلا حول الممارسات التي تجعل من حياة ملايين البشر تحت مستويات الكرامة الإنسانية وعرضة يومية للانتهاك والابتزاز والإكراه .
التقرير الصادر عن ارتفاع مؤشر الانتهاكات تلك بنحو 28 في المائة عن عام 2014أي نحو عشرة ملايين إنسان هو أمر يثير القلق بغض النظر عن دقة تلك الأرقام لكنها على كل حال تتقاطع مع قضايا نراها ونلمسها في حياتنا اليومية سواء العمل تحت ظروف غير إنسانية أو تهريب البشر أو استغلال الأطفال في تهريب المخدرات، أو الدعارة القسرية.
كلها ملفات بات على الجهات المعنية بحقوق الإنسان في كل بلد أن تفتحها بشفافية عالية وأن تضع إصبعها في عين الجهات المقصرة سواء في تشريعاتها أو آلياتها أو حتى هيكلتها العامة للحد من تنامي معدلات انتهاك الكرامة الإنسانية وحق الإنسان في العيش الكريم .
شخصيا: أتمنى على المستويين العربي والمحلي، أن نقرأ في الأيام القادمة تحركات تعكس الاهتمام بتفنيد نتائج هذا المؤشر، وألا يتم تجاهله أو التقليل منه أو نفي كل ما جاء فيه، خاصة ونقرة "ماوس" واحدة كفيلة بأن تجعل من بعض البيانات التبريرية مجرد: نكتة سمجة لا أكثر !
نحتاج كرأي عام إلى تقارير تعكس احترام وعي الناس وتفند كل شيء، وتتحدث بوضوح عن الإجراءات التي تمت، والتشريعات التي أقرت، والعقوبات التي أصدرت، للتقليل من حدة تلك الممارسات التي تتعارض وكل الأديان السماوية، وتجعل من مدنية العالم فصلا في مسرحية ساخرة، وهيبة القانون الدولي حبرا على ورق !
نعم هناك من سيخرج ليشكك في مصداقية تلك المؤشرات أو نواياها أو أهدافها، وهناك من سيجدها فرصة لتصفية حسابات هنا أو هناك، لكن المطلوب أكثر من هذا وذاك؛ ألا وهو: عقد مؤتمر دولي تحت مظلة الأمم المتحدة ومشاركة كل الدول الأعضاء، لإعادة تعريف مصطلح "العبودية" ووضع وثيقة محدثة لآلية الحد من الممارسات الاستعبادية، وإنشاء مؤشر أممي لرصد الانتهاكات الإنسانية ضد الإنسانية !

وريثما يفكر ويقرر "الضمير العالمي" مواجهة نفسه، ألا يجب على كل فرد منا أن يفكر في كل ما حوله ويقرر التوقف عن أي ممارسة أو سلوك يشتبه في أنه يؤدي للإكراه أو الابتزاز أو الاستغلال أو المتاجرة بالإنسان.. وأن نتذكر دوما ما قاله الخليفة العادل عمر بن الخطاب في حادثة معروفة: "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا."

حرية التعبير.. أم الأمن!

المصدر: جريدة الرياض الخميس 26 شعبان 1437هـ - 2 يونيو 2016م
http://www.alriyadh.com/1508145

أمجد المنيف

غير مرة، تحدثت عن تأثير شركات التكنولوجيا، وقيادتها للرأي في الفترة الأخيرة، وتحديدا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ودخولها لسوق المحتوى والمنافسة عليه، ومضايقة المؤسسات الإعلامية.. لكن القلق في ذلك، والذي نوهت له عدد من الحكومات، يتمثل في فوضوية النشر، وعدم التحكم بما يبث، وهو ما أفرز خطابات عدوانية، إرهابية وعنصرية ومتطرفة، في ظل صمت هذه الشركات.

حقيقة، لم تفضّل هذه الشركات التعاون مع الحكومات، بجريرة الحرية - رغم عدم تصديقي لذلك -، ولنا في قضية "آبل" وغيرها أسوة، مع وجود تعاونات طفيفة، تظهر من خلال التقارير السنوية للشركات، والتي تستعرض الطلبات الحكومية المرفوضة والمقبولة، وبعض التفاصيل الأخرى.

عودة لمسألة الحرية، ولمَ لا أصدق ادعاءات هذه الشركات، فأنا أؤمن - وهذا رأي شخصي بحت - أن هذه الشركات تزايد على الحريات، لتساوم على تكاليف الموافقة، والمحاولة في الظفر بأكبر قدر من المنافع، سواء المادية المباشرة قصيرة المدى، أو غير ذلك من المنافع الأخرى.

هذه الأيام، تقول الأخبار التقنية إن كلا من "فيسبوك"، و"تويتر"، و"قوقل" (بما في ذلك يوتيوب)، و"مايكروسوفت"، وافقت على الأنظمة الأوروبية الجديدة، التي تتطلّب من الشركات مراجعة وحذف أي محتوى يحث على الكراهية عبر الإنترنت خلال 24 ساعة، من استلام صاحبه إشعارا بذلك.. وحتى لا نكون متفائلين، حيال هذا القبول من الشركات، فإنه لا بد من الإشارة إلى أن الموافقة تمت بعد ضغوطات حكومية، في وقت أصبح فيه التحريض على الكراهية مصدر قلق كبير للحكومات الأوروبية بعد الهجمات الإرهابية في باريس وبروكسل.

هذه الموافقات، أو القواعد التي قبلت بها الشركات، وبحسب عدد من المصادر الموثوقة، تأتي جزءا من حملة "Code to Connect"الجديدة، والمعنية بمكافحة خطاب الكراهية، والدعوات الإرهابية في جميع أنحاء دول الاتحاد الأوروبي .

حيث تنص القواعد الجديدة التي أعلن عنها الاتحاد أن تقوم شركات التكنولوجيا أيضًا بالحث وتشجيع المبادرات ضد خطاب الكراهية على الإنترنت.

في نفس الوقت، وحتى نتعامل مع المشهد بشكل "بانورامي"، قالت تقارير بوجود مخاوف بشأن حرية التعبير التي سيتم انتهاكها باسم الحملة، وقد قامت مجموعة مقرها في بروكسل تُدْعَىEDRI ، بانتقاد تلك التشريعات الجديدة.. في حين قامت منظمة أخرى بالدخول في مفاوضات بشأن القواعد الجديدة.

وبعد كل هذا، وعودة للعنوان، يبقى رأي الجميع مهماً، لذلك أسأل: هل حرية التعبير مقدمة على الأمن، أم العكس.. أم هناك آراء أخرى؟ !

والسلام

أوروبا تشترط لمنع "الحجاب" في الشركات حظر رموز بقية الأديان

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 26 شعبان 1437هـ - 2 يونيو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160602/Con20160602842389.htm

رويترز (بروكسيل)
أعلنت محكمة العدل الأوروبية أن من الممكن السماح للشركات بحظر ارتداء الحجاب في أماكن العمل. لكنها اشترطت أن يتم في الوقت نفسه حظر ارتداء الرموز الخاصة بالديانات الأخرى، كالصليب وغير ذلك. وقالت المحامية العامة للمحكمة جوليان كوكوت إن هذه هي المرة الأولى التي تنظر فيها المحكمة قضية تتعلق بالحجاب. وزادت أنه في حين يستحيل على الموظف ترك جنسه، وعرقه، وعمره، وإعاقته خارج مقر الشركة عند بدء يومه العملي، إلا أنه يتوقع منه أن تكون ممارسته لدينه في مكان العمل معتدلة.

اليوم.. انطلاق مؤتمر "آليات حقوق الإنسان" بالجامعة العربية

المصدر: جريدة الوطن الخميس 26 شعبان 1437هـ - 2 يونيو 2016م
http://www.elwatannews.com/news/details/1208174

تشهد القاهرة، اليوم، بدء أعمال مؤتمر "الآليات العربية لحقوق الإنسان والأمن القومي العربي"، والذي ينظمه البرلمان العربي والفيدرالية العربية لحقوق الإنسان بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
ويشارك بالمؤتمر عدد من الأجهزة المعنية بحقوق الإنسان في الجامعة العربية، وممثلين عن الهيئات الأممية المعنية بحقوق الإنسان، وبرامج الأمم المتحدة الإنمائية، بالإضافة إلى مؤسسات ومجالس وهيئات حقوق الإنسان المستقلة، وممثلي المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان الإقليمية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني ومراكز البحوث والأكاديميين والمهتمين بمجال حقوق الإنسان في الوطن العربي.
ويهدف المؤتمر إلى تفعيل الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان كسبيل لتعزيز الأمن القومي العربي، وفتح المجال أمام نخبة من الخبراء بمجال حقوق الإنسان لدراسة سبل تفعيل تلك الآليات كمدخل لدعم حقوق الإنسان بالوطن العربي، وتعزيز الأمن القومي العربي من حيث خلق وتطوير وتفعيل الآليات الوطنية والإقليمية الخاصة بمعالجة قضايا حقوق الإنسان ولدرء أي تدخلات دولية تسعى لخدمة أجندات وغايات سياسية أو أيديولوجيات ومشاريع ممنهجة تستهدف أمن واستقرار العالم العربي تحت شعار الدفاع عن الحقوق والحريات .
ويتناول المؤتمر العديد من أوراق العمل التي ستناقش الميثاق العربي لحقوق الإنسان والإعلان الخليجي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى المحكمة العربية لحقوق الإنسان، كما ستتناول أوراق العمل المقدمة بالمؤتمر الضوابط الخاصة بتفعيل الآليات الوطنية والإقليمية والدولية الخاصة بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى دور المنظمات غير الحكومية في تفعيل وتطوير الآليات الإقليمية العربية في هذا الشأن، كما سيتم تناول قضية تفعيل وتطوير الآليات الإقليمية العربية وأثرها في تعزيز الأمن القومي العربي.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الخميس 26 شعبان ثانى 1437هـ - 2 يونيو 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/15868158

المصدر: جريدة الرياض الخميس 26 شعبان 1437هـ - 2 يونيو 2016م

http://www.alriyadh.com/1508217